|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **http://www.tunisien.tn/wp-content/uploads/2012/06/logo.jpg** | **الجمهورية التونسية - وزارة العدل  REPUBLIQUE TUNISIENNE - Ministère de la Justice REPUBLIC OF TUNISIA - Ministry of Justice**  **مركز الدراسـات القانونيـة والقضائيـة**  **الهاتف : 295 849 71 / 321 849 71 - الفاكس : 460 849 71**  [**www.cejj-justice.tn**](http://www.cejj-justice.tn) |  |

**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

**الأمر الرئاسي عدد 451 لسنة 2022 مؤرخ في 6 ماي 2022 المتعلّق بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**

تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) من النماذج الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق التكامل بين الإمكانيات المالية والفنية والإدارية للقطاعين العام والخاص. وهذا النموذج يصنّف من الأدوات الحيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات الإدارية.

في السنوات الأخيرة أصبح نموذج الشراكة بين القطاعين أكثر تداولا في تونس نظرا لما يقدمه من حلول مبتكرة لتطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق الاستثمارات وتحسين قدرة الإدارة التونسية على تقديم خدماتها دون تحمل كامل الأعباء المالية.

وتهدف الشراكة بين القطاعين إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمشروعات الكبرى في مختلف القطاعات (النقل، الطاقة، الماء، الصحة، التعليم ...) فضلا على تخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة من خلال تقاسم المسؤوليات والتمويل بين القطاعين وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وذلك بتوفير بيئة عمل أكثر مرونة. علاوة على ان هذه الشراكات من شأنها أن تدعم قدرة الدولة على جذب الشركات العالمية للاستثمار في القطاعات التي تحتاج إلى تمويل كبير وتقنيات متطورة مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية والنقل.

**أشكال عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الوطني والدولي**

تتعدد الأشكال التي يمكن من خلالها تنفيذ الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) في تونس. فنجد عدة نماذج وفقًا لطبيعة المشروع وحجم الاستثمار والأهداف المشتركة بين الطرفين. وتتنوع هذه الأشكال بحسب كيفية توزيع المسؤوليات بين القطاعين وكذلك الطريقة التي يتم بها تمويل وتنفيذ وإدارة المشاريع. وفيما يلي أبرز عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تونس:

**أوّلا : نموذج بناء وتشغيل وتملّك**

* **التعريف:** في نموذج (BOT) يتولى القطاع الخاص بناء المشروع وتشغيله لفترة معينة وبانتهاء المدّة يتم نقل ملكية المشروع إلى القطاع العام.
* **الآلية:**  يقوم القطاع الخاص بتصميم وبناء المنشأة أو البنية التحتية المطلوبة ويتم تشغيل المشروع بواسطة القطاع الخاص الذي يكون المسؤول عن توفير الخدمات أو المنتجات. وعند انتهاء الفترة الزمنية المتفق عليها (عادة تتراوح بين 15-30 عاما)، يتم نقل ملكية المشروع إلى الدولة التونسية
* **المزايا:** يقلل هذا النوع من الشراكة من العبء المالي على الدولة إذ يقوم القطاع الخاص بتمويل المشروع. ويوفر القطاع الخاص خبرات تشغيلية وتقنية تساهم في تحسين جودة الخدمات كما يساهم في تسريع تنفيذ المشاريع.

**ثانيا : نموذج بناء وتملّك وتشغيل**

* **التعريف:** يشبه هذا النموذج نموذج (BOT) ولكن في هذه الحالة يتم نقل ملكية المشروع إلى الدولة فور انتهاء أشغال البناء ويقوم القطاع الخاص بتشغيله لفترة محددة ثم يسلم إلى الدولة.
* **الآلية:** يقوم القطاع الخاص ببناء المشروع ويتم نقل المشروع إلى الدولة فور اكتمال البناء ويظل القطاع الخاص مسؤولًا عن تشغيل المشروع لفترة زمنية معينة، وذلك مقابل دفع رسوم أو تحقيق عائدات مالية من التشغيل.
* **المزايا :** يضمن للدولة ملكية المشروع بعد اكتمال البناء ويتم تقاسم المخاطر بين القطاعين فيما يتعلق بالتشغيل والصيانة.

**ثالثا : نموذج بناء وإيجار ونقل الملكية**

* **التعريف:** يقوم القطاع الخاص ببناء المشروع ثم يتم تأجيره للقطاع العام لفترة زمنية محددة وبعد انقضاء هذه الفترة يتم نقل ملكية المشروع إلى الدولة.
* **الآلية:** يتولى القطاع الخاص بناء المشروع ويتولى القطاع العام استئجار المشروع (مثل المباني أو المنشآت) لفترة زمنية محددة، وتدفع الدولة إيجارًا شهريا أو سنويا بعد انتهاء فترة الإيجار يتم نقل ملكية المشروع إلى الدولة.
* **المزايا:** يخفف من الأعباء المالية على الدولة فلا تضطر لدفع تكلفة بناء المشروع كاملة في البداية ويضمن للقطاع العام حصوله على خدمة لفترة معينة دون الحاجة إلى ملكية المشروع منذ البداية.

**رابعا : نموذج الخدمة عن طريق العقود Outsourcing**

* **التعريف:** يتم تقسيم إدارة المشروع بين القطاع العام والقطاع الخاص فيتولى القطاع الخاص بعض جوانب الإدارة التشغيلية والتقنية بينما يظل القطاع العام المسؤول عن السياسات والتنظيم.
* **الآلية:** يتم تحديد مهام واضحة بين الطرفين فيكون القطاع الخاص مسؤولًا عن تحسين الأداء الإداري أو الفني للمشروع بينما يتولى القطاع العام الإشراف على الأنشطة التنظيمية والمراقبة.
* **المزايا:** يساعد على تحسين فعالية الإدارة من خلال دمج الخبرات والموارد المالية للقطاع الخاص مع الاستراتيجيات والرقابة الحكومية ويعزز من جودة تقديم الخدمات.

**خامسا : نموذج الشراكة التضامنية ( (Joint Venture**

* **التعريف:** يتم إنشاء شركة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشروع معين وتكون الملكية والإدارة مشتركة بين الطرفين وفقًا لنسبة محددة يتم الاتفاق عليها.
* **الآلية:** يتم إنشاء شركة جديدة مملوكة بنسبة معينة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص وتتعاون الأطراف في جميع مراحل المشروع (التخطيط، التمويل، التنفيذ، والإدارة)

**المزايا:** يتيح هذا النموذج تكامل الموارد بين القطاعين العام والخاص ويعزز من تقاسم المخاطر بين الطرفين بشكل متوازن.

وهناك أشكال أخرى من عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كعقود التصميم والبناء والتشغيل DBO وعقود البناء والتشغيل والصيانة DBM والتصميم والبناء DB ...

وقد سنّ المشرّع التونسي **القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرخ في 27 نوفمبر 2015** المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ليكون مرجعًا قانونيا أساسيا لتنظيم العلاقة بين الطرفين. وقد جاء في هذا القانون فضلا على تعريف دقيق لعقد الشراكة ومجالات تطبيقه التنصيص على إنشاء الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين للإشراف الفني والتنظيمي على المشاريع.

ثم صدر **الأمر الرئاسي عدد 451 لسنة 2022 مؤرخ في 6 ماي 2022 المتعلّق بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** وأحدث الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وعهد إليها متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمساهمة في برمجة المشاريع المندرجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص فضلا على إبداء الرأي في دراسات الجدوى للمشاريع المزمع إنجازها في إطار عقود اللزمات وعقود الشراكة. ومراقبة مدى احترام المبادئ العامة المتعلقة بإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة وإجراءاتها فضلا على متابعة تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدقيق فيها. كما عهد لهذه الهيئة تقديم وتوفير الآليات اللازمة للدعم الفني للأشخاص العموميين على المستوى المركزي والجهوي وإعداد التقارير الدورية والحينية علاوة على إنجاز الدراسات المتعلقة بمجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما كلّفت الهيئة بمقتضى هذا الأمر باقتراح الإصلاحات المتعلقة بالنصوص القانونية العامة المنظمة لعقود اللزمات وعقود الشراكة و إعداد وتنفيذ برامج تعاون على كل من المستوى الجهوي والوطني والدولي ذات الصلة بمجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.